

## الخمس في ظل معادلات القوي الاستراتيجية

ولي محمد أحمدوند<sup>١</sup>؛ علي أصغر هادوي نيا<sup>٢</sup>

### الملخص

الخمس هو أحد التكاليف الشرعية الملازمة وبشكل واضح للمؤسسة الحكومية والسلطة السياسية، حقيقة الخمس الاقتصادية قد تسبب أن تشريع هذا التكليف الشرعي أو تنفيذه قد يتأثر في ظل معادلات السلطة التي نعبّر عنها بـ «استراتيجية السلطة» ويتذبذب بشدة، وهذا المقال تحقيق في تأثير استراتيجيات السلبية على الخمس التي قد تتأثر عليه عبر مختلف الضغوط، وأيضاً تأثير استراتيجيات الايجابية عبر إيجاد الظروف التي تساعد على سلاسة عملية الخمس.

**الكلمات المفتاحية:** الخمس، التشريع، إمكان أو الظروف المواتية، استراتيجية السلطة، السلطة السياسية

١ . دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، باحث في مركز البحوث الفقهية للمجلس الشورى الإسلامي .

٢ . عضو الهيئة العلمية للبحوث الثقافية والفكر اسلامي .

يعتبر الخمس أحد أقسام الخراج الإسلامي ومن الإنفاقات الواجبة على المسلمين بنص القرآن في آية الأنفال<sup>٣</sup>. ويرى فقهاء الشيعة وجوب الخمس على المسلمين في كل غنيمة حربية أو غيرها من أنواع المغنم الأخرى بدفع الخمس إلى مستحقيه من الموارد الستة - سهم الله والرسول وذي القربى (أرحام النبي)، وهذا ما يسمى بسهم الإمام، وثلاثة أسهم أخرى لليتامى والمساكين وابن السبيل، وهذا ما يسمى بسهم السادة.

وقد وقع خلاف بين المفسرين وعلماء المذاهب الإسلامية في السهم المذكور في القرآن، فيرى الشافعية استناداً إلى آية الخمس ورواية عن ابن عباس أن الخمس يشتمل على خمسة أقسام متساوية: ١ - سهم الله والرسول ٢ - سهم ذي القربى (بني هاشم وبني عبد المطلب) ٣ - سهم اليتامى ٤ - سهم الفقراء والمساكين ٥ - سهم ابن السبيل<sup>٤</sup>.

فيما يرى الحنفية أن مصارف الخمس ثلاثة موارد: ١ - اليتامى ٢ - المساكين والفقراء ٣ - ابن السبيل. ويرون أن ذكر لفظ «الله» تعالى في صدر الآية ورد تبركاً، وأن سهم النبي صلى الله عليه وآله لم يأخذه بعده أحد، ومن هذه النظرية يتضح أن سهم ذوي القربى هو لنصرة النبي وأنه سقط بعد وفاته، كما يرون استناداً إلى المصادر التاريخية أن الخلفاء

٣. الأنفال: ٤١.

٤. ابن قدامة، المغني، ج٧، ص ٣٠٠-٣٠٧؛ الشرييني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني الفاظ المنهاج، ج٣، ص ٩٣-٩٥ و ١٠٦-١٠٨؛ البهوتي الحنبلي، كشف القناع عن متن الاقتناع، ج٣، ص ٩٥-٩٧.

الأوائل كانوا يرون أن مصارف الخمس ثلاثة سهام فقط<sup>٥</sup>.

ويرى المالكية أن أمر الخمس بيد إمام المسلمين يتصرف فيه حسب مصالحهم. ومن هذه النظرية يظهر أن آية الخمس أشارت إلى بعض موارد الخمس كمثال لذلك، لا أنه بيان مطلق<sup>٦</sup>.

ولهم آراء أخرى كالرأي القائل أن سهم الله من جملة السهام الستة المذكورة، يصرف لبيت الله<sup>٧</sup>.

وبناءً على ما ورد في التاريخ من الأخبار بأن تشريع الخمس كان منذ زمن النبي صلى الله عليه وآله وأنه كان يُخرجه من أموال المسلمين على عهده، حيث إنه أمر قادة الجيش بإخراج الخمس قبل تقسيم الغنائم، وكان يرسله السفراء إلى رؤساء القبائل يؤكد على أخذ الخمس وعلى السهم والصفايا. نعم، أكثر ما ورد في التاريخ ناظر إلى أخذ الخمس من الغنائم الحربية، وهناك ما يدل على أخذه من غير الغنائم الحربية أيضاً نظير ما ورد من أن النبي صلى الله عليه وآله كتب لأبي نخيلة اللهبي: «أن الخمس في الركاز»<sup>٨</sup>، وروى السيد بن طاووس (من أعلام محدثي القرن السابع) بأن النبي صلى الله عليه وآله كان يجب إخراج الخمس من كل ما يملكه الناس وإيصاله إلى يد ولي المسلمين<sup>٩</sup>، وأيضاً ورد هذه الرواية أيضاً أن لو وجد

٥. أبو يوسف، كتاب الخراج، ص ٢٠؛ السرخسي، المبسوط، ج ٣، ص ١٧-١٨؛ أبو الفضل

الموصللي، الاختيار لتعليل المختار، ج ٤، ص ١٣١-١٣٢.

٦. مالك بن انس، الموطأ، ج ٢، ص ٤٥٦.

٧. السرخسي، المبسوط، ج ١٠، ص ٨-٩.

٨. ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٧، ص ٣٤٠.

٩. ابن طاووس، طرف من الأنباء و المناقب، ص ١٣٠.

أحد كنزاً كان يأتي به إلى رسول الله ليُخرج منه الخمس<sup>١٠</sup>.

ولما لم تكن زمام الأمور السياسية بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وبعد ما حدث في أزمة الخلافة بيد أئمة الشيعة سوى مقطع قصير من التاريخ، كان الخمس كتكليف شرعي تحت تأثير السلطات الحاكمة، ما قد يصطلح عليه بـ «استراتيجية السلطة».

لقد كانت كميات كبيرة من الغنائم تجبى إلى الحجاز بسبب الفتوحات الواسعة للمسلمين في عصر الخلفاء، وكانت هذه الغنائم عبارة عن كنوز وأموال وإماء وغللمان بلاد إيران والروم آنذاك، مما كان ذلك بطبيعة الحال مثيراً للجدل في السياسة الدينية والسلطة التي تملك زمام القدرة، مضافاً إلى امتناع بعض القبائل في خلال الحروب الردة في عهد أبي بكر من دفع الخمس - وإن ورد بعنوان الزكاة - إلى الحكومة المركزية.

إن إخراج الخمس من هذه الغنائم واختصاصه بذوي قريبي<sup>١١</sup> النبي صلى الله عليه وآله - كما يعتقد علماء الشيعة - مضافاً لما فيه من امكانات مالية واسعة لهم (الذي يمكن بها - على حدّ زعم المخالفينهم - تجهيز القوى

١٠ . المصدر السابق.

١١ . مصداق ذي القربى في الآية الشريفة طبقاً للفقهاء الشيعة هم أولاد النبي من نسل بنته السيدة فاطمة الزهراء وزوج أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، في حين وسّع علماء هذه السنة هذه الدائرة لتشمل جميع أبناء هاشم المعروفين ببني هاشم ليكونوا مصداق ذوي القربى، وهذا بطبيعة الحال يشمل بني العباس أيضاً. ولا يخفى أنّ بعض فقهاء الشيعة من الطراز الأول كابن الجنيّد والأردبيلي ذهبوا إلى ما ذهب إليه علماء السنة، فعمموا ذوي القربى لأقرباء النبي بدون أخذ قيد الفقر في ذلك. العلامة الحلبي، مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، ج ٣، ص ٣٢٧؛ الأردبيلي، مجمع الفائدة والبرهان، ج ٤، ص ٣٢٧.

العسكرية) له دور فاعل في مشروعية الولاية السياسية لأئمة الشيعة. إنَّ الخمس في نظر الكثير عبارة عن الخراج الذي يأخذه الإمام ومن بيده زمام الحكم، الأمر الذي قد يزيد في حساسية النظام الحاكم تجاه ذلك، لذا كان ينبغي دفع سهم ذوي قربى النبي الذي هو واحد من ستة سهام الخمس بحسب صريح آية الأنفال<sup>١٢</sup> إلى أقرباء النبي، ولكن هذا السهم - الذي ليس بالمقدار القليل - لم يدفع إلى بني هاشم سوى مرحلة زمنية قصيرة في عهد عمر.

وبحسب ما ورد في التاريخ والأخبار إنَّ الخليفة الأول كان أول من منع الخمس عن ذوي القربى، وبهذا المعنى قال ابن أبي الحديد إنَّ أبا بكر عندما أراد تقسيم سهام الخمس منع بني هاشم عن أخذ سهم ذوي القربى<sup>١٣</sup>، وكذا امتنع الخليفة الثاني من بعده عن دفع سهم ذوي القربى إلا في مقطع زمني محدود<sup>١٤</sup>، واستمرت هذه السياسة في عهد عثمان أيضاً. وفي قبال منع تيار الخلافة وظغوط اجتماعية أخرى من اختصاص مواهب مالية كالخمس وفدك بأقرباء النبي صلى الله عليه وآله، لازالت هذه الدعوى قائمة على طول التاريخ من قبل بني هاشم خصوصاً العلويين منهم في المطالبة بحقوقهم من خمس أموال المسلمين، بمعنى أنَّهم كانوا يعلمون أنَّ لهم سهماً طبقاً لنص القرآن ولذا كانوا يطالبون به دائماً إلا في بعض الفترات التي لم يأخذوه أو يحلّلونها لشيعتهم كما سيأتي بيانه.

١٢ . الأنفال : ٤١ .

١٣ . ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج ١٦، ص ٢٣٠ .

١٤ . أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ١، ص ٣٢٠ .

ويرى البعض أنّ الأئمة إلى زمان الإمام الصادق عليه السلام لم يطالبوا شيعتهم بالخمسة، وأنّ بعض الأئمة بعد الإمام الصادق عليه السلام عبّروا عنه بالهدية، وكان الاعتقاد السائد آنذاك لعامة المسلمين بأنّ هذه الأموال (الخمسة) هي من حق حكومة قائم آل محمد بعد تأسيسها<sup>١٥</sup>، وفي الواقع سوف يكون الخمسة بديلاً عن الضرائب التي تأخذها الحكومة الجائرة من الأموال لا منضمّاً إليها<sup>١٦</sup>.

عدم مطالبة أئمة الشيعة بالخمسة إلى زمان خاص وصدور بعض النصوص عنهم بإباحته لهم (وهذا ما دعى بعض الفقهاء إلى القول بإباحة الخمسة في عصر الغيبة) شيء، وكونهم يستحقون الخمسة شيء آخر. هل كان الأئمة قبل الإمام الصادق عليه السلام يرون عدم استحقاقهم الخمسة بنص القرآن؟ من هنا يظهر دور استراتيجية السلطة في توجيه تشريع أحكام الخمسة.

والظاهر أنّ القائلين بإباحة الخمسة قلّموا التفتوا إلى ظروف التقية والمصلحة، لذا حاولنا في هذا المقال الاهتمام بالتحويلات السياسية في مرحلة التشريع، ولم نأخذ جانب حكم أو أحكام خاصة.

### الإطار النظري

لقد اتخذ تشريع الخمسة بسبب ملازمته للحرب صوراً وحالات مختلفة على طول حياة أئمة الشيعة نظراً إلى المدارك والأسناد الروائية المعتمدة،

١٥ . الكليني، الروضة من الكافي، ص ٤٠٨؛ الطوسي، التهذيب، ج ٤، ص ١٤٤.

١ . المدرسي الطباطبائي، مكتب در فرايند تكامل، ص ١٨.

ففي موضع يأخذه الإمام المعصوم لكنّه يصرفه بطريقة الشيخين، وفي موضع آخر يسمح للشيعة به ويبيحه لهم بنحو ينسلخ هذا العفو والإباحة عن الظروف والشرائط التاريخية ويكون مطلقاً، وفي موضع آخر أحال الإمام المعصوم أخذ الخمس إلى عصر ظهور الإمام المهدي، وفي موضع ورد التعبير عنه بالهدية، وفي مرحلة زمنية أخرى يطالب به الإمام من الشيعة ويأخذه منهم. فإنّ هذا التعدد في مواقف الأئمة يتطلّب اقتباس إطار منهجي ناظر إلى الوقائع السياسية والاجتماعية بعده، من هنا فإنّ المنهج في البحث يعتمد على مفهومين: «استراتيجية السلطة»، ومفهوم «الإمكان» أو الظروف المواتية، ومن مقومات هذا المنهج توضيح الكيفيات التي قد لا يمكن بيانها في سياق واحد، بل يعدّ الإمكان أو الظروف المواتية والصدفة من أركانها الأساسية.

وبناءً على ما صرح به فوكو، عندما يكون الكلام عن استراتيجية السلطة فإنّها بالضرورة لا تشمل المؤسسة الحكومية فقط، بل كل عمل وفعل يؤثر على سلوك الآخرين فيوجهه إلى وجهة معينة يكون من جنس استراتيجية السلطة<sup>17</sup>، لذا فإنّ هذا التأثير والتوجيه السلوكي قد يكون من ناحية المجتمع الذي بحثناه هنا تحت عنوان «الضغوط الاجتماعية»، وقد يكون من ناحية المنافسين غير الحكوميين، أو يكون من ناحية الحكومة نفسها، ومن المسلّم أنّ دور الحكومات في ذلك أكثر تأثيراً من أيّ عامل آخر، فإنّها وبسبب ما لها من قدرة فائقة بإمكانها أن توجه السلوك الاجتماعي كيفما تريد ولو بالمنع عنها، وفي الحقيقة استراتيجية

17. Rabinow Paul, What Is an Author? The Foucault reader, P 4.





مقتضيات استراتيجية السلطة «توجيه السلوك»، وهذه السلطة في رأي فوكو ليس بالضرورة أن تكون صادرة عن مؤسسات رسمية، فهي قد تتبلور في أصغر علاقات الإنسانية والاجتماعية، فقد تنشأ من تأثير الرأي العام الحاسم.

إن الضغوط الاجتماعية بالمعنى العام عبارة عن قوى اجتماعية بالفعل أو بالقوة تهدف إلى السيطرة على أفكار الناس وأفعالهم وتوجيهها إلى طريق خاص، وبمعنى آخر أكثر ضيقاً تطلق الضغوط الاجتماعية على الرأي العام<sup>٢١</sup>.

وبناءً على ذلك إن أردنا دراسة تشريع الخمس تبعاً لاستراتيجية السلطة - لا أقل في المراحل زمنية معينة تصدى فيها الإمام المعصوم (كزمان الإمامة والخلافة لأئمة المؤمنين عليه السلام) لمنصب القدرة - لا بدّ من الحديث عن الضغوط الاجتماعية؛ أي السلطة التي تفرض من قبل المجتمع، ويكون الإمام متأثراً عنها في تشريع الحكم أو تنفيذه. وقد توجب هذه الضغوط الاجتماعية في القاموس الشيعي نوعاً من التقية بحيث تُخرج قواعد التشريع عن الحالة الطبيعية.

٢١. يرى الكثير أن الضغوط الاجتماعية أحياناً قد تعدّ أسباب التأثير على عالم المشاعر للناس، لذا يقال لمجموع الآثار الخفية والظاهرة، المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر على البيئة الاجتماعية للإنسان بأنها ضغوط اجتماعية. وهذه الضغوط تضطر أعضاء المجتمع إلى مماشاة المجتمع بأن يفعلوا بعض الأمور، وهذه الضغوط الاجتماعية تظهر في ثلاثة أشكال: الضغوط البدنية (كالتعذيب، السجن، وأنواع الأذى)، والضغوط النفسية (كالتحقير والاهانة)، والضغوط الاقتصادية (كالحرمان من الحقوق المالية)، وترتبط هذه الضغوط الاجتماعية وكذا المداراة الاجتماعية في كل مجتمع بالمقتضيات الثقافية لذلك المجتمع.

إنّ تشريع الخمس بالنسبة إلى استراتيجية السلطة التي من مظاهرها الضغوط الاجتماعية أكثر ما تكون موضوعية في زمان الزعامة السياسية للإمام علي عليه السلام التي كان فيها - بحسب تعبير الرواية التاريخية - مبسوط اليد، لكنّها قد تكون محدودة في بعض المسائل كمسألة الخمس بحيث لا يمكن بيانها إلا في ذيل عنوان الضغوط الاجتماعية. وفي هذه المرحلة لا تكون المسألة إخراج الخمس من الغنائم، بل المسألة هي مورد مصرفه، والخمس - كما هو ثابت في قاموس الشيعة - يختلف عن الزكاة، ويجب أن يعطى بعد حق الإمام إلى السادة أي بني هاشم، ومع ذلك في الوقت الذي كان الخمس يُؤخذ في زمان الإمام علي عليه السلام وكان يوبّخ كل من يمتنع عن دفع الخمس<sup>٢٢</sup>، لكن مصرف الخمس ليس بني هاشم، بل هو بمثابة الخراج والمال العام يوزّع على طريقة الشيخين لعامة الناس.

لقد حرّم أهل البيت من الخمس في عهد الخلفاء الثلاثة - عدا بضع سنوات من خلافة عمر -<sup>٢٣</sup>، فصار بذلك لمصرفه وجهاً عاماً، وورد في كتاب الخراج لأبي يوسف أنّ علياً قسّم الخمس كالخلفاء<sup>٢٤</sup>، لكن لماذا عمل الإمام علي عليه السلام بسيرة الشيخين ولم يعمل برأيه في سهم ذوي قريبي النبي كما يعتقد الشيعة؟ وهذا هو محل بحث الضغوط الاجتماعية.

٢٢. الصدوق، علل الشرائع، ج ٢، ص ٣٧٧.

٢٣. ابن أبي شيبة، المصنف في الأحاديث والآثار، ج ٦، ص ٥١٦؛ الطحاوي، شرح معاني الآثار، ج ٣، ص ٢٣٥؛ ابن شبه النميري، تاريخ المدينة المنورة، ج ٢، ص ٦٤٨.

فقد روى البلاذري عن الإمام الباقر عليه السلام ما يدل على تأثير الرأي العام في تنفيذ الخمس، بناءً على هذا النقل سأل الراوي الإمام الباقر عليه السلام عن رأي الإمام علي في الخمس، فأجابته بأن رأيه في الخمس هو رأي أهل البيت، لكنّه بسبب اعتراض الناس خشي أن يخالف رأي الخلفاء<sup>٢٥</sup>. ومعنى ذلك أنّ ما مهّد الخلفاء من المؤسسات المالية قد استقر بين الناس ممّا قد يؤدي تشريع خلافه إلى اعتراض اجتماعي، وطبقاً لنقل البلاذري أنّ في هذا الزمان لا يهتم أحد بدفع الخمس إلى ذوي قربي النبي<sup>٢٦</sup>.

والظاهر أنّ سيرة غير المؤاتية للخليفة الثالث ممّا أدى إلى عدم الرضا الاجتماعي وتمني الناس الرجوع إلى سيرة الشيخين التي صارت بمثابة أفضل نموذج للنظام المعياري، لذا عندما تولّى الإمام علي عليه السلام الخلافة استطاع تغيير بعض القدوات السياسية والاجتماعية، لكنّه لم يستطع العمل بطريقته في الخمس. وبعبارة أخرى: نظرة غالبية المجتمع إلى الإمام كانت تحت هيمنة سياسة الخلفاء السابقين ممّا أدى ذلك إلى أنّ الإمام إما لم يرد أو لم يستطع نقض ما رسّخه الشيخان، لذا لم يتخذ سياسة أو يأمر بشيء يخالف سنتهما<sup>٢٧</sup>.

لذا ورد أن بعض شيعة الإمام في هذه المرحلة وفي عدّة مواضع متأثراً

٢٤. أبو يوسف، كتاب الخراج، ص ٢٣.

٢٥. البلاذري، جمل من انساب الاشراف، ج ١، ص ٥١٧.

٢٦. المصدر السابق.

٢٧. ابن زنجويه، الاموال، ج ٢، ص ٧٣٩.

بقداست رأي الشيخين اتخذوا موقفاً مضاداً للإمام واعترضوا عليه بأنه يريد تجاوز سيرتهما بما أجبره ذلك إلى التراجع عن رأيه<sup>٢٨</sup>.

وفي تاريخ الإسلام هناك مصاديق عديدة تدل على قدرة تأثير الرأي العام على التشريع الديني، مثلاً أصل المماثلة في قصاص النفس حاكم بنص صريح القرآن، أي النفس في مقابل النفس، ولم يعين القرآن قيوداً في أمر القصاص، فلم يقل مثلاً: نفس المسلم أفضل من نفس الكافر، لكن في المصادر الإسلامية روي عن النبي أنه قال: «لا يقتل مسلم بدم كافر»<sup>٢٩</sup>، وصار هذا الخبر الذي لا يبتني على أصل المماثلة أصلاً عليه العمل، وعليه لا يمكن القصاص من مسلم قتل كافراً<sup>٣٠</sup>.

لذا ورد في حديث أن سماعة سأل الإمام الصادق عليه السلام عن خصوص هذا التعارض، فأجابه الإمام عليه السلام بكلام لا يمكن حمله على شيء غير قدرة تأثير الضغوط الاجتماعية، قال: «هذا حديث شديد لا يتحمل الناس»<sup>٣١</sup>. وبعبارة أخرى: لا يستطيع الشارع أن يحكم بمماثلة القصاص طبقاً لصريح نص القرآن، لعدم قبول المجتمع ذلك، وقد يؤدي إلى مفسدة وفتنة، ولبعض المعاصرين في خصوص هذا الحديث كلام لا بأس بنقله، قال: «ورد في هذا الحديث أن تحمّل الناس ليس ملاكاً

٢٨. الطبرسي، الاحتجاج على أهل اللجاج، ج ١، ص ٢٦٣.

٢٩. المعزي الملايري، جامع أحاديث الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٠٧.

٣٠. أحمد وند، حدود وقصاص در سپهر گفتمان هاي فقهي (الحدود والقصاص في حوارات فقهية)، ص ١٦٠ - ١٩٠.

٣١. الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ٢٩، ص ١٠٨.

للأحكام الواقعية، وإن كان ملاكاً للأحكام الصادرة عن ثقية»<sup>٣٢</sup>. إنَّ تحمّل الناس حسب تعبيره، أو الضغط الاجتماعي ليس ملاكاً للأحكام الواقعية، ولكن يمكن حمله على الثقية، فيستنتج أنَّ الضغط الاجتماعي يمكن أن يوجّه التشريع.

#### الضغوط الاقتصادية

إنَّ وضع الشيعة في العصر الأموي مقارنةً بوضعهم في عصر خلافة العباسيين كان أصعب حيث كانوا يواجهون ضغوطاً أكثر، وفي هذا العصر لم تكن المراقبة منحصرة بالأئمة وكبار الشيعة، بل كانت تشمل كل من كان يميل إليهم، فكانوا يعانون ضغوط اقتصادية وسياسية.

إنَّ الشيعة في هذا الزمان وإن عاشوا على شكل مجموعات محدودة في نقاط متفرقة من البلاد الإسلامية، لكنَّ جلَّ تجمّعهم وسكناهم كان في المدينة والكوفة والبصرة ومجموعات قليلة أيضاً في قم وخراسان ومصر وجبل عامل<sup>٣٣</sup>. وفي الحقيقة كان أكثر الشيعة يعيشون في العراق الذي كان قد ولّته إلى أواخر العصر الأموي - حسب رواية التاريخ - ولادة ضد الشيعة أمثال عبيد الله بن زياد، والحجاج بن يوسف الثقفي، ويوسف بن عمر الثقفي، وخالد بن عبد الله القسري. نعم، لم يعدوا خالد في جملة الولاة الظلمة كالحجاج وغيره ولكنه كان يحب المال والثروة بشدة، وكان

٣٢. المدني الكاشاني، كتاب القصاص، ص ٥٦.

٣٣. اصلاحي، بيدایش تشیع و جغرافیای آن در قرن اول هجری قمری (نشأة التشيع و جغرافياها في القرن الاول الهجري)، ص ٥٦.

عباً هذه الأموال على أكتاف الشيعة والموالي الساكنين في العراق، وسيأتي أن هذا الوضع السياسي أثر على تأمين الخمس وعلى تشريعه من عدة جهات .

فمن جهة كان أئمة الشيعة وبشكل مستمر تحت مراقبة السلطة الحاكمة، وكل خطوة تكون في طريق جمع الخمس يمكن أن تحملها السلطة على الخروج على الحاكم والقيام عليه، لأنّ الخمس كان هو المصدر المالي الذي يغطي تكاليف أكثر النهضات الشيعية والعباسية ضد الأمويين . ومن جهة أخرى كانت الضغوط السياسية والاقتصادية في هذه المرحلة كثيرة إلى حدّ لم يكن للشيعة قدرة إخراج الخمس من الأموال ودفعه إلى الإمام، لذا لو حكم امام الشيعة بإباحة الخمس أو العفو عنه فإنّه ناظر إلى وضع الشيعة الاقتصادي في تلك المرحلة .

وقد وصف المسعودي تشدّد وغلظة الحجاج على أهل العراق بأنّ: «الحجاج عندما مات كان في سجنه المعروف خمسين ألف رجل وثلاثين ألف امرأة (أكثرهم من الشيعة والموالي ممن كان لهم حضور فاعل ومؤثر في الثورات ضد الأمويين) وكان ستة عشر منهم عرياناً، وكان الحجاج قد جمع بين الرجال والنساء من السجناء في مكان واحد وبلا سقف يظلمهم من حرّ الصيف ولا من برد الشتاء»<sup>٣٤</sup> .

وكان اصرار الحلاج على أخذ الجزية والخراج من المسلمين وحديثي العهد بالإسلام لم يترك مجالاً لدفع التكليف الشرعي الشيعي الذي هو الخمس، وذكر المقدسي بأنّ الحجاج كان يأخذ الجزية من الموالي حديثي

٣٤ . المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ج ٣، ص ١٨٧ .

الإسلام بذريعة أن إسلام هؤلاء كان للفرار من الجزية، لذا فهو كان يرى أن إسلامهم لم يكن طوعياً وإنما كان عن إكراه، ولذلك كان يأخذ منهم الجزية والخراج.

### الضغوط السياسية

كان الخمس في صدر الإسلام يلعب دوراً فيما يتعلق بالخروج على السلطة، ويمكن تصور ذلك في صورتين:

الأولى: عدم دفعه من قبل بعض قبائل الحجاز مباشرة بعد وفاة النبي الأكرم.<sup>٣٥</sup>

الثانية: ناظرة إلى جمع الأموال لغرض الخروج على السلطة.

وكلا الصورتين ترتبطان بتشريع حكم الخمس من قبل أئمة الشيعة، لذا لم يأب الأمويون والعباسيون فحسب عن تخصيص الخمس بأئمة الشيعة، بل الخلفاء الراشدون أيضاً أبوا عن ذلك، وكانوا يسلكون كل طريق للضغط عليهم سياسياً من أجل منعهم من الحصول على هذه الأموال.

وبناءً على ما ورد في التاريخ فقد ذكر عابد الجابري أن الحروب الردية (سنة ١١ - ١٣ هجري) التي وقعت في عهد أبي بكر كانت بسبب الامتناع عن دفع الخمس أو الزكاة إلى الحكومة المركزية، وإن ذكرت هذه الحروب تحت عناوين مختلفة مثل حرب الردة والحرب مع مدعي النبوة كذباً. وخلال حروب الردة كان ممن شكك في خلافة أبي بكر وامتنع عن

٣٥ . الجابري، التراث والحداثة، دراسات ومناقشات، ج٣، ص ١١٣.

دفع الخمس والزكاة إلى عامل الحكومة مالك بن نويرة الوكيل الرسمي للنبي في جمع الأموال من قبيلته أمّا بعنوان الخمس أو الزكاة حيث كان يرى أنّ المرجع الحقيقي للأموال الشرعية هم أهل البيت<sup>٣٦</sup>.

لذا لا عجب من وجود مخاوف منذ وفاة النبي من تخصيص الأملاك والأموال الشرعية لأهل البيت حذراً من توظيفها في الخروج على السلطة، لذا فسّروا الخمس منذ بداية الأمر بتفسير غير تفسير الأئمة، بحيث أنّ الإمام علي فيما بعد لم يستطع من العمل خارج ما كان مقرراً. مضافاً إلى تلك الأملاك الواسعة والكثيرة العائد كفدك<sup>٣٧</sup> التي سُلبت من أهل بيت النبي وخصّص عائدها إلى بيت المال.

ومن جهة أخرى كان منذ القرن الأول والثاني بين التكليف الشرعي للخمس والخروج على السلطة نوع تلازم، وهناك شواهد هامة تدل على أنّ تكاليف نهضات العلويين والعباسيين ضد الأمويين كانت تُسدّد من الخمس، ولو كان أئمة الشيعة يأخذون الخمس ولم يخططوا للقيام على السلطة (حيث لم نشهد قياماً من قبلهم) لانتقدهم المنافسون لهم خصوصاً الفرقة الزيدية، لذا فمن الطبيعي أن تنظر حكومات ذلك الوقت إلى هذه الأموال بمثل هذه النظرة السلبية.

وفي بداية النهضة لمحمد بن علي (١٢٥ - ٤٥ق) والد إبراهيم الإمام

36. Madelung, p. 48-54.

٣٧. الحاصل السنوي لتمور فدك كان حدود حمل أربعين بعيراً، وكل بعير يحمل مئتي كيلو من التمر، فيكون المعدل السنوي لمحصول التمور من فدك ما يقرب من ثمانمئة طن، قدّرت قيمتها من ٢٤ إلى ٧٠ ألف دينار: القطب الراوندي، الخرائج والجرائح، ج ١، ص ١١٣؛ ابن طاووس، كشف المحجة لثمرة المهجة، ص ١٢٤.



(١٣٢ - ٨٢ق) الذي يعود نسبه إلى العباس بن عبد المطلب عم النبي بأربعة أظهر، قام بتأسيس شبكة من الدعاة والموالين، والتي كانت تمول بطبيعة الحال من موارد الخمس، وقد ادعى محمد بن علي هذا امامة بني هاشم، وفي سنة ١٠٠ بعث دعائه إلى كل من العراق وخراسان ليدعوا الناس إلى آل محمد، وكانت الكوفة قاعدته الأساسية، وكان أتباعه - حسب نقل البلاذري - يبعثون خمس الأموال والهدايا إليه.

استطاع محمد بن علي خلال ٢٧ سنة (١٢٥ - ٩٨ق) من ايجاد خلية إعلامية سرية وادارتها، وبعد وفاة محمد بن علي وافق الدعاة من اتباعه على نصب ولده إبراهيم خلفاً له عملاً بوصية أبيه، فكان هو أيضاً يأخذ مصاريف النهضة من الخمس لأتباعه<sup>٣٨</sup>.

وهكذا استمرت التنظيمات والنهضات إلى أن وصل بني العباس سدة الحكم، ولما أمسك بني العباس بزمام الحكم بالاستعانة بما يدره الخمس بشكل منتظم، فهم يرون أنهم لو لم يحدثوا خللاً في الاستلام المنتظم والمستمر للخمس من قبل منافسيهم سوف يضمحل حكمهم وينهار، وبناءً على ذلك سؤال المنصور العباسي عن الإمام الصادق عليه السلام عن أخذه الأموال (الخمس) من أتباعه، يكون ناظراً إلى هذه الملاحظات الاستراتيجية<sup>٣٩</sup>.

٣٨. البلاذري، جمل من انساب الاشراف، ج٤، ص١٠٧. الطبري، تاريخ الام والملوك، ج٧، ص٢٩٤-٢٩٥؛ اخبار الدولة العباسية، ص٢٥٥-٢٥٦.

٣٩. في عام ١٤٧ أمر الخليفة العباسي باحضار الإمام الصادق عليه السلام إلى قصر الخلافة والسؤال منه عن عدة امور، فكان مما سأل عنه أن أهل العراق جعلوه اماماً لهم، وأنهم يبعثون <

لو أردنا تقسيم التشيع حسب القيام ضد الحكومات القائمة فأننا نواجه فرعين من التشيع ، الفرع الثقافي والفرع السياسي ، أمّا الثقافي فهو الإمامة المنصوصة التي لم يشترك في أي نهضة ضد السلطات الحاكمة - عدا قيام سيد الشهداء عليه السلام - ورجح القيام بأعمال ثقافية من قبيل نشر العقائد الشيعية ، فإنه بناءً على ما ورد من أخبار وروايات معتبرة لم يبايع الأئمة الشيعة أحداً من قادة النهضات الشيعية ، بل كانوا ينهونهم عن ذلك .

الفرع الثاني : التشيع السياسي ، أي كلما سنحت فرصة الخروج على الحكم خرج ، ومن تلك النهضات قيام زيد بن علي ، وقيام يحيى بن زيد ، وقيام النفس الزكية ، وقيام شهيد فخ ، وقيام إدريس بن عبد الله بن الحسن المثنى ، وقيام صاحب الزنج (وفي نسبه إلى أهل البيت أخبار متضادة) ، وهذه النهضات إما زيدية حقيقية أو مدعومة من قبل الزيدية . ولا يخفى أن أكثر النهضات الشيعية قد واجهت الهزيمة ، ولعلّ السبب في ذلك عدم الدعم المالي المنتظم كالخمس<sup>٤٠</sup> .

وبحسب ما ورد في رسالة بعنوان «الرد على الروافض» تصنيف شخص زيدي كان معاصراً للإمام الهادي عليه السلام ، وقد انتقد هذا الكاتب الإمام الهادي بشدة من أجل أمره الشيعة بدفع الخمس ونصبه

> له الأموال الشرعية . وورد في رواية أخرى أن المنصور اتهم الإمام بأنه يأخذ الخراج من أتباعه ، فكذب الإمام ذلك وذكر أن ما يأخذه من مواليه هو هداياهم الشخصية وليس خراج الدولة . المدرسي الطباطبائي ، مكتب در فرايند تكامل ، ص ٥٥ و ٥٦ .  
٤٠ . ابن الطقطقي ، الفخرية في الآداب السلطانية والدول الإسلامية ، ص ٢٦١ .

وكلاء في أرجاء البلاد لهذا الغرض، اعترض الكاتب بأن أئمة الشيعة (الذي منذ زمان الإمام الكاظم فما بعد كانوا يأخذون الخمس من الشيعة) لماذا لم يوظفوا المصدر المالي الذي هو الخمس لغرض القيام؟ فان كانت التقية في نظرهم واجبة فلماذا لم يعملوا بها في أخذ الخمس من الناس؟ وقد ردّ عليه ابن قبة من أعلام الشيعة وأجاب عن شبهاته حول الخمس في كتاب الاشهاد (المقطع ٤١ و ٤٢)٤١.

انّ الإمامة المنصوصة في خصوص الخمس صارت مورداً للنقد بل للسعاية وإساءة الآخرين من منافسي الشيعة كالاسماعيلية، حيث زاد هذا الحسد من الضغوط السياسية على الأئمة، بل أدى في بعض الأحيان إلى استشهادهم، كما أدى حسد ووشاية محمد بن اسماعيل (ابن أخ الإمام الكاظم) إلى استشهاد الإمام الكاظم عليه السلام، حيث أنّه كان يكرر قوله عند هارون بأنّ: «موسى بن جعفر بالمدينة يجبي له الخراج و أنت بالعراق يجبي رلك الخراج»٤٢.

#### الإمكانات المناسبة وظهور مؤسسة الوكالة

بناءً على ما ورد في التاريخ بدت بوادر الانفراج وتحسّنت الظروف ولو بشكل محدود وموقّت في الخمس منذ زمان الإمام الصادق عليه السلام أي أوائل العصر العباسي، بحيث صارت المطالبة بالخمس من الشيعة بين فترة وأخرى أكثر علانية، في حين كان الأئمة قبل ذلك وبسبب بعض

٤١. ابن قبة، كتاب الاشهاد: المقطع، ص ٤١ و ٤٢.

٤٢. الكشي، رجال الكشي، ص ٢٦٥.

الظروف يتجنبون التصريح بالتكليف الشرعي (الخمس)، ولكن ظهرت بعض بوادر الانفراج بمجىء العباسيين (الذين كانوا من بني هاشم حيث كان سلوكهم مع أهل البيت يختلف بحسب الظاهر قياساً إلى بني أمية، ولعلّ هذا التودّد والحب الظاهري كان يقلّل من خوف الناس من الاقتراب إلى أهل البيت) منها الفترة التي حصلت بين زوال الأمويين ومجىء العباسيين، ومنها بعد أن تسلّم العباسيون زمام الحكم زاد مدخول خزينة الدولة بسبب الفتوحات والخراج بحيث لم يكن مدخول الخمس شيئاً قبال ذلك، منها أن عدم تأييد أئمة الشيعة لهضات السادة ضد بني العباس، وكل ذلك أدى إلى تحسّن الظروف بالنسبة إلى الأئمة من أجل أخذ الخمس، فكانوا مع رعاية الاحتياط يذكّرون أتباعهم بهذا التكليف، وأسّسوا مؤسسة الوكالة على نطاق واسع حيث كانت تعمل على جمع خمس الشيعة بصورة منتظمة. وبناءً على ما ورد في الأخبار فإن الإمام الصادق عليه السلام كان يأخذ الخمس من الشيعة بعناوين مختلفة مثل الهدية والزكاة والنذر والوقف<sup>٤٣</sup>. وكان في زمانه وكيل مالي يتصدّى لأخذ الأموال الشرعية يقال له معلّى بن خنيس<sup>٤٤</sup>. كان الشيعة يوصلون الأموال مباشرة إلى الإمام الصادق عليه السلام أو إلى خدمه.

لكن هذه الظروف المواتية سرعان ما انتهت عندما جاء المنصور العباسي إلى سدّة الحكم، فقد أمر في سنة ١٤٧ هـ بحضار الإمام

٤٣. الصفار، بصائر الدرجات في فضائل آل محمد، ج ٢، ص ٩٩؛ الكليني، الكافي، ج ٢،

ص ٥١٢.

٤٤. الطوسي، الغيبة للحجة، ج ١، ص ٣٤٧.

الصادق عليه السلام إلى قصر الخلافة والسؤال منه عن عدة أمور، منها:  
أن أهل العراق رضوه إماماً لهم وصاروا يبعثون له الأموال الشرعية أو  
الخراج<sup>٤٥</sup>.

وعندما بلغ الإمام الكاظم عليه السلام منصب الإمامة حصل في  
مراحل زمنية انفراجاً أكثر، مما أدى ذلك إلى انخفاض حدّة الضغوط على  
أئمة الشيعة، فحصلت بطبيعة الحال أجواء وظروف مناسبة لأخذ الخمس.  
روي ابن خلّكان أن الإمام علي عليه السلام طلب في المنام من المهدي  
العباسي الذي سجن الإمام الكاظم أن لا يقطع الرحم<sup>٤٦</sup>، والظاهر أن  
المهدي لما اطمأن بأن الإمام الكاظم لا ينوي بجمع الخمس الخروج  
والحرب، أمر له بصلة وأطلق سراحه.

وفي منام آخر أدى إلى إطلاق سراح الإمام الكاظم أيضاً حيث رأى  
هارون الرشيد في المنام عبداً حبشياً يُهدّده بأنه ان لم يُطلق سراح موسى بن

٤٥ . المجلسي، بحار الأنوار، ج ٤٧، ص ١٨٧.

٤٦ . عندما القي القبض على الإمام الكاظم عليه السلام بأمر من المهدي العباسي ونُقل إلى بغداد  
رأى الخليفة في تلك الليلة الإمام علي عليه السلام في المنام يقرأ آية قوله تعالى: «فهل عسيتم  
ان تولّيتم ان تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم». يقول الفضل بن ربيع: أن الخليفة بعث  
خلفه في وقت متأخر من الليل فدخله بذلك الرعب الشديد، فلما دخل عليه وجده جالس  
لوجهه ويقرأ الآية المذكورة بصوت حسن لم أسمع مثله فأمرني باحضار موسى بن جعفر،  
فاطعت أمره واحضرته إليه فلما رآه اعتنقه واجلسه إلى جانبه وأخبره بما رأى وتلا عليه الآية  
وأخذ منه عهداً أن لا يخرج عليه ولا على أحد من ولده، فاعطاه الإمام ذلك، ثم أمر الخليفة  
بصلته فاعطاه ثلاثة آلاف سكة ذهبية وأمر بإرجاعه إلى المدينة، يقول الفضل: فقامت بتجهيزه  
تلك الليلة خوفاً من ان يرجع في كلامه.

جعفر ذبحه برأس الرمح فيقطّعه ارباً<sup>٤٧</sup>.

١٣٧

المذبح الفقهي  
سقطارها البيت

الخمس في ظل معادلات القوي الاشرار

ولا يخفى أنّه لا يمكن القول بأنّ الخليفة مهدي العباسي وهارون قد أنصفا أئمة الشيعة بناءً على هذه الرؤى، لكنّ الشواهد تدل على أنّ مؤسسة الوكالة قد عملت بجدّ في العشر سنوات من حكم المهدي، وفي هذه الفترة كان للإمام وكلاء في مختلف أرجاء البلاد التي كان يقطنها عدد معتني به من الشيعة مثل مصر والكوفة وبغداد والمدينة وغيرها<sup>٤٨</sup>، وعندما استشهد الإمام الكاظم كان مع وكلائه الكثير من الأموال للإمام، فكان مع بعضهم العشرة آلاف والثلاثين ألف بل السبعين ألف دينار، وكان معهم سواها الكثير، وكانت هذه الأموال تُدفع إلى الوكلاء بعنوان أنّها زكاة<sup>٤٩</sup>.

وأخيراً كان سبب حبس الإمام الكاظم عليه السلام وشهادته - كما عن ابن الطقطقي - هو قضية الخمس. وطبقاً لما ورد في الخبر أنّ عدّة نفر من أقربائه ممن كان يكنّ له الحسد وشوا بالإمام الكاظم عند هارون ولعدّة مرّات، وكان أحدهم ابن أخيه، بأنّ موسى بن جعفر يدّعي أنّه إمام، وأنّه <sup>٤٧</sup>. روى الخزاعي - وكان من حرّاس قصر هارون الرشيد - أنّ رسولاً جاءه من قبل هارون في وقت من الليل لم يأت فيه من قبل، فأيقظه على عجل وسحبه من فراشه بشدة حتى أنه لم يجد فرصة يرتدي فيها ثيابه، وعندما وصل إلى القصر رأى الخليفة جالساً على سريره فسلم عليه فلم يردّ، ثمّ سأله عن سبب احضاره له في هذه الساعة من الليل، فقال: لا أعلم، ثمّ أخبره أنه رأى في المنام عبداً حبشياً يأمره بإطلاق سراح موسى والاذبحه برأس رمح كان معه، ثمّ أمر هارون الخراس بإطلاق سراح موسى، فسأله الخراس: أذهب وأطلق سراح موسى بن جعفر؟ فأجاب: نعم أطلق سراحه، ثمّ أمر أن يعطيه ثلاثة آلاف درهم ويبلغه بأنّه ان أحب البقاء معنا حصل على ما يريد، وان شاء أن يرجع إلى المدينة فليذهب.

٤٨. الكشي، رجال الكشي، ص ٤٥٩، ٥٩٧، ٥٩٨.

٤٩. المدرسي الطباطبائي، مكتب در فرايند تكامل (المذهب في عملية التطور)، ص ٢٠.

يأخذ الخمس وينوي القيام، وكرّروا الوشاية به لدى هارون إلى حدّ أودى ذلك بحياة الإمام فأمر به فقتل . لم يكتف هارون بقتل الإمام الكاظم عليه السلام بل أمر بتهجير جميع العلويين الساكنين ببغداد إلى المدينة<sup>٥٠</sup> .  
لقد حافظ الإمام الرضا على هذه المؤسسة التي أسسها والده فقام بارسال وكلاء من قبله إلى أرجاء البلاد .

بدأت عملية استلام الخمس بشكل منتظم ومستمر كفريضة إلهية منذ عام ٢٢٠هـ جري، وكان الإمام الجواد عليه السلام ظاهراً يرسل الخواص من وكلاءه - مضافاً إلى الوكلاء الثابتين في مناطق سكناهم - إلى المجتمعات الشيعية لجمع الأموال الشرعية بما في ذلك الأموال التي عند وكلائه المقيمين في تلك المناطق، وايصالها إليه، وقد وردت أسماء بعض وكلائه في هذه المرحلة في مصادر رجال الشيعة<sup>٥١</sup> .

وورد في المصادر القديمة بالنسبة لكيفية عمل مؤسسة الوكالة في زمن الأئمة أنّ هذه المؤسسة قد بلغت في عملها في عهد الإمام الهادي عليه السلام غاية التكامل إلى حدّ كان الإمام يشرف بنفسه على ذلك، وكان يعطي تعاليم وبشكل دائم إلى المجتمع الشيعي أن تعطي الأموال الشرعية والحقوق المالية المرتبطة بالإمام إلى الوكلاء الذين وردت أسماءهم في نص الرسالة التي بعثها، وكانت كل مجموعة من هؤلاء الوكلاء تحت اشراف وكيل خاص يكون مسؤولاً عن جمع الأموال في بلاد كبيرة مثل عراق العجم أو خراسان . وبذلك اتسعت دائرة ما كان

٥٠ . الطبري، تاريخ الامم والملوك، ج٨، ص٥٣٥ .

٥١ . المدرسي الطباطبائي، مكتب در فرايند تكامل (المذهب في عملية التطور)، ص٢٠-٢١ .





العلويين الذين كانوا يطلبون من الإمام الدخول معهم بجملة «بايعني» يريدون بذلك امضاء الإمام وتقريره لزعامتهم .

القسم الثاني: ويرتبط بالثورات غير الشيعية التي كان قادتها يطلبون من الأئمة قبول بيعتهم بجملة «نبايعك» . وفي كلا الصورتين لم يتعاطف الأئمة معهم ولم تظهر منهم علامة تدل على البيعة أو قبولها .

ومن القادة غير الفاطميين الذين يظهر اشتياقهم ورغبتهم في البيعة مع الأئمة شخصان معروفان، هما: أبو مسلم الخراساني وأبو سلمة الخليل . كتب أبو مسلم بعد وفاة إبراهيم الإمام الداعي العباسي إلى الإمام الصادق عليه السلام: «راني قد أظهرت الكلمة، ودعوت الناس عن رموالة ربنني أمية إلى رموالة ر أهل البيت، فإن رغبت فيه، فلا مزيد عليك . فكتب إليه: ما أنت من رجالي، ولا الزمان زمانني»<sup>٥٣</sup> .

وفي موضع آخر برواية الفضل الكاتب قال: «كُنْتُ عِنْدَ أَبِي عَبْدَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَتَاهُ كِتَابُ أَبِي مُسْلِمًا، فَقَالَ: لَيْسَ لِكِتَابِكَ جَوَابٌ أَخْرَجَ عَنَّا»<sup>٥٤</sup> .

وكتب أبو سلمة الخليل (وهو معروف بأنه يرجح آل علي على العباسيين) إلى الإمام الصادق عليه السلام يدعوه إلى الخروج والقتال واستلام الحكم، فلما بلغ الكتاب إلى الإمام عليه السلام قال: ما لي وأبي سلمة وهو ليس من شيعتنا؟ ثم أحرق كتابه قبل أن يقرأه . مضافاً إلى أنه كان يحذر الآخرين من العلويين ممن وصل بيده كتاباً مشابهاً لكتابه أن لا

٥٣ . الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ١٥٤ .

٥٤ . الكليني، الكافي، ج ٨، ص ٢٧٤ . المجلسي، بحار الانوار، ج ٤٧، ص ٢٩٧ .

يغرّيبهم ولا يعرضوا أنفسهم وأبنائهم إلى المخاطر<sup>٥٥</sup>.

وكتب له أبو سلمة مرة أخرى يخبره بأنّ معه سبعون ألف مقاتل، ثم طلب منه أن يحدّد موقفه من القيام معه، فأجابه الإمام الصادق عليه السلام بما أجاب به سابقاً<sup>٥٦</sup>.

ومن جهة أخرى لم نشهد للأئمة عليهم السلام موقفاً شاركوا فيه أو دعموا نهضات السادة الفاطميين سواء كان ذلك في عصر بني أمية أو في زمان العباسيين سوى ذكر عدّة جمل يؤبّنوهم فيها بعد استشهادهم، فمثلاً ابن الإمام الباقر أو الإمام الكاظم عليهما السلام زيد بن علي وشهيد فخ، فذكرا فضائلهم الدينية والأخلاقية<sup>٥٧</sup>.

لقد كان أول قيام معروف لزيد بن علي عام ١٢٢ في حياة الإمام الصادق عليه السلام، وكان في سدة الحكم آنذاك هشام بن عبد الملك، ولم يشترك الإمام الصادق عليه السلام<sup>٥٨</sup>. وروي في مقتله وخروجه روايات وآراء مختلفة، وليس للإمام الصادق عليه السلام في مقتله موقف صريح، وفي كفاية الأثر أنّه حكى عن جماعة من الشيعة أنّ الإمام

٥٥. ابن الطقطقي، الفخرية في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، ص ١٥٤؛ السعدي، مروج الذهب، ج ٣، ص ٥٣ و ٢٤٥.

٥٦. المجلسي، بحار الانوار، ج ٤٧، ص ١٣٣.

٥٧. عندما جاؤوا برؤوس شهداء فخ إلى مجلس كان فيه جماعة من أولاد علي عليه السلام وكان الإمام الكاظم عليه السلام فيهم، فلما رأى رأس الحسين بن علي قائد قيام فخ قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، مضى والله مسلماً صالحاً صوّماً قوَّماً قوَّماً بالمرء بالمعروف ناهياً عن المنكر، ما كان في أهل بيته مثله. أبي الفرج الاصفهاني، مقاتل الطالبين، ص ٣٨٠.

٥٨. الخزاز القمي، كفاية الأثر، ص ٣٠٥.

الصادق عليه السلام كان مخالفاً لخروج زيد، لكن مصنف الكتاب المذكور يرى أنّ ذلك من الإمام كان نوعاً من السياسة والتدبير<sup>٥٩</sup>.

القيام الآخر كان بقيادة يحيى بن زيد بن علي عام ١٢٥ وفي زمان الإمام الصادق عليه السلام، وكان الحاكم هو الوليد بن عبد الملك، والإمام عليه السلام لم يرافق يحيى أيضاً، لكن مع ذلك لم يقل فيه كلاماً شديداً، بل بكى وترحم عليه<sup>٦٠</sup>.

قيام محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن (١٠٠ - ١٤٥ق) الملقب بالنفس الزكية من أحفاد الإمام الحسن المجتبي عليه السلام، وكان خروجه على المنصور العباسي عام ١٤٥ق، وذلك في عصر الإمام الصادق عليه السلام أيضاً، وامتنع الإمام عن الخروج معه ولم يبايعه<sup>٦١</sup>.

والقيام الآخر كان في ذي الحجة عام ١٦٩ق بقيادة الحسين بن علي المعروف بصاحب فخ من أحفاد الإمام الحسن عليه السلام، وكان مقتله في عصر الإمام الكاظم عليه السلام حيث خرج على المنصور العباسي فهزم، ومما يذكر أنّ الإمام الكاظم لم يخرج معه وقال في جواب الحسين عندما طلب من الإمام أن يبايعه: يا ابن عمّ لا تكلفني ما كلف ابن عمّك (زيد بن علي) أبا عبد الله فيخرج مني ما لا أريد كما خرج من أبي عبد الله ما لم يكن يريد<sup>٦٢</sup>.

إن عدم خروج الأئمة مع قادة الثورات من العلويين وإن خفف من

٥٩. المصدر السابق.

٦٠. الأميني، نظرة في السنّة والشيعه، ج ١، ص ٢١.

٦١. فرمانيان وموسوي نژاد، تاريخ و عقايد زيديه (الزيدية تاريخها وعقائدها)، ص ٣٦.

٦٢. الكليني، الكافي، ج ١، ص ٣٦٦.

ضغوط العباسيين عليهم، لكن كانت تزداد في بعض المراحل الزمنية حدة التوتر من قبل السلطة العباسية بحيث صانوا بأفعالهم الشيعة ماء وجه الأمويين بذلك، فقد قامت السلطة في زمان الإمام الهادي عليه السلام بطرد جميع الشيعة من مناصب الدولة، وأنداك مرقد الإمام الحسين عليه السلام في كربلاء الذي من أهم الأماكن المقدسة التي يزورها الشيعة سُوي بالأرض، وألقي القبض على الكثير من المعروفين وكبار الشيعة فأودعوا السجن بما فيهم وكلاء الإمام، وأعدم بعضهم<sup>٦٣</sup>.

حتى في الوقت الذي كان يريد بعض الخلفاء التعبير عن حبه وولائه لأئمة الشيعة وأراد اهداء هدايا ثمينة لهم، فإن الأئمة مع ذلك كانوا يتعاملون معه بكل حذر واحتياط، فمثلاً ما كان يأخذه الإمام الصادق أو الإمام الكاظم عليهما السلام آنذاك فكان بعنوان الهدية لا الخمس، وكان الشيعة نظراً إلى الضغوط السياسية للعباسيين يجتنبون عن ارسال الأموال بعنوان الخمس، بل كانوا يرسلونها بعنوان أنها هدايا<sup>٦٤</sup>.

٦٣. المدرسي الطباطبائي، مكتب تكامل در فرايند (المذهب في عملية التطور)، ص ١٣ - ٢٥.  
٦٤. المفيد، الاختصاص، ص ٥٥. وروى فيه عن الإمام الكاظم أنه قال لهارون: وما معنا السلف من الخمس الذي نطق به لنا الكتاب فضاق بنا الامر ووحرت علينا الصدقة، وعوضنا الله عزوجل منها الخمس فاضطررنا إلى قبول الهدية.  
وفي رواية اخرى أن الإمام الكاظم عليه السلام قال لو كيلاه خالد بن نجيع: أفرغ فيما بينك وبين من كان له معك عمل في سنة أربع وسبعين ومائة حتى يجيئك كتابين وانظر ما عندك وابعث به إليّ، ولا تقبل من أحد شيئاً. الصفار، بصائر الدرجات، ص ٢٨٥.  
وروى ابن شهر آشوب أن شيعة نيشابور أرسلوا إلى الإمام الكاظم عليه السلام ثلاثين ألف دينار وخمسين ألف درهم مع شيء من الثياب. ابن شهر آشوب، معالم العلماء، ج ٤، ص ٢٩.

## نتيجة البحث

قد تكون الأحكام التي يذكرونها الفقهاء مبنية على جملة من المصالح ومقتضيات العصر والزمان والأمصار، وهذه الأمور تحكي عن الثفات الفقهاء إلى الوجوه الخفية التي يريدها الشارع في تشريعه، والخمس من التكاليف الشرعية السياسية بامتياز، وهذا المقال عبر لحاظ استراتيجية السلطة يتوجه إلى خلفية تشريع الخمس، فيكون المنهج في بحث الخمس منهجياً أكثر مما يكون نظرياً، والمراد هو إثبات أن من مقومات تشريع الأحكام ضرورة الالتفات إلى الأرضية والظروف السياسية والاجتماعية والثقافية التي يبني عليها الحكم.

## المصادر

## \* القرآن الكريم

١. ابن أبي الحديد، عبد الحميد، شرح نهج البلاغه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨ ق.
٢. ابن أبي شيبة، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، رياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ ق.
٣. ابن أثير، عز الدين علي بن أبي الكرم، الكامل في تاريخ، دار الصادر، بيروت، ١٣٨٥ ق.
٤. ابن الطقطقي، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار الصادر، بيروت، ١٩٦٦ م.
٥. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، الإصابة في تمييز صحابة،

- تحقيق عادل أحمد، دارالفكر، بيروت، ١٤١٥ق.
٦. ابن زنجويه، أبو أحمد حميد بن مخلد، الأموال، مركز الملك، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨م.
٧. ابن شبه نميري، تاريخ المدينة المنورة، دارالفكر، قم، ١٤١٠ق.
٨. ابن شهر آشوب، محمد بن علي، معالم العلماء، قم، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، بدون تاريخ.
٩. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، المغني، الطبعة الاوفست، بيروت، ١٤٠٣ق/١٩٨٣.
١٠. ابو الفضل الموصلي، عبدالله بن محمود، الاختيار لتعليل المختار، تعليقات محمود أبو دقيقة، مصر ١٣٧٠ق/١٩٥١م.
١١. أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، كتاب الخراج، دارالمعرفة، بيروت، ١٣٩٩ق/١٩٧٩م.
١٢. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦ق/١٩٩٦م.
١٣. أحمدوند، ولي محمد، حدود و قصاص در سپهر گفتمان های فقهی (الحدود والقصاص في حوارات فقهية)، الفصلية التخصصية الدين والقانون، العدد ١٤، ١٣٩٥هـ ش.
١٤. الإربلي، أبو الحسن علي بن عيسي، كشف الغمة في معرفة الأئمة عليهم السلام، تحقيق أحمد حسيني اشكوري، انتشارات رضی، قم، ١٤٢١ق.
١٥. أصلاني، مختار، پيدایش تشيع وجغرافياي آن در قرن اول هجرى

- (نشأة التشيع وجغرافياها في القرن الأول الهجري)، نسيم حيات، قم، ١٣٨٣ش .
- ١٦ . الأردبيلي، أحمد، مجمع الفائده والبرهان، مؤسسة النشر الإسلامي تابعة لجماعة المدرسين، قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ق .
- ١٧ . الله أكبري، محمد، عباسيان از بعثت تا خلافت (من البعثة إلى الخلافة)، مؤسسة بوستان كتاب، قم، ١٣٨١ش .
- ١٨ . الأمين، عبد الحسين، نظرة في كتاب السنة والشيعة، نشر مشعر، تهران، ١٣٩٢ .
- ١٩ . أبراهام اف، بنيامين و سلطاني، مصطفى، نظرية الإمامة لقاسم الرسي، مجله هفت آسمان، الرقم ٢٦، سنة ١٣٨٤ .
- ٢٠ . البلاذري، أحمد بن يحيى، جمل من أنساب الأشراف، تحقيق سهيل زكار ورياض زركلي، دارالفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ق .
- ٢١ . البهوتي الحنبلي، منصور بن يوسف، كشف القناع عن متن الاقناع، طبعة محمدحسن شافعي، بيروت، ١٤١٨ق / ١٩٩٧م .
- ٢٢ . الجابري، محمد عابد، التراث وحدثه دراسات و مناقشات، مركز الدراسات الوحده العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٦م .
- ٢٣ . الحر العاملي، محمد بن الحسن بن علي، وسائل الشيعة، ج ٢٩، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، الطبعة الثالثة، ١٤١٦ق .
- ٢٤ . الحلّي، العلامة الحسن بن يوسف، مختلف الشيعة في الأحكام الشرعية، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم،





- مرضى، مشهد، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ق.
٣٥. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٦٧م.
٣٦. الطحاوي، أبو جعفر أحمد، شرح معاني الآثار، تحقيق محمد زهري النجار و... عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤ق.
٣٧. الطوسي، الغيبة للحجة، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، ١٤١٧ق.
٣٨. فرمانيان، مهدي و موسوى نژاد، سيد علي، تاريخ و عقايد زيدية (الزيدية تاريخها وعقائدها)، نشر جامعة الأديان والمذاهب، قم، ١٣٨٩ش.
٣٩. الكشي، محمد بن عمر، رجال الكشي، مؤسسة نشر جامعة الفردوسي، مشهد، الطبعة الأولى، ١٣٩٠.
٤٠. الكليني، محمد بن يعقوب، الروضة من الكافي، دارالكتب الإسلامية، تهران، الطبعة الثانية، ١٣٨٨.
٤١. مالك بن أنس، الموطأ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦ق.
٤٢. المجلسي، محمدباقر، بحار الأنوار، المكتبة الإسلامية، تهران، ١٣٦٤ق.
٤٣. المدرسي الطباطبائي، سيد حسين، مكتب در فرآيند تكامل (المذهب في عملية التطور)، ترجمه هاشم ايزدپناه، كوير، تهران،



quiry First Published by SAGE, 2011.

52. Madelung Wilfred The Succession to Muhammad:  
A Study of the Early Caliphate Cambridge University  
Press, 1998.
53. Rabinow Paul, The Foucault reader, What Is an  
Author? New York: Pantheon Books, 1984.

١٥٠

المهجع الفقهي  
من منظور أهل البيت عليهم السلام

العدد الثالث / السنة الثامن